

عنوان البحث

دراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

سعد مشيب عوض أبوسنينه آل حويز

233001329

رائد سراج رجب العصماني المالكي

233000205

إشراف/

د.الفیصل عبدالحمید

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2	قائمة المحتويات:
3	مقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
6	أهمية الدراسة:
14	أهداف الدراسة:
18	تساؤلات الدراسة:
19	فروض الدراسة:
19	الدراسات السابقة:
23	المنطلقات النظرية للدراسة:
24	المنهجية وطرق البحث:
25	أدوات الدراسة:
26	حدود الدراسة:
29	المراجع:

مقدمة:

في السنوات الأخيرة، أصبحت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المشاريع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يأتي هذا في سياق رؤية 2030 التي أطلقتها المملكة، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على تطوير القطاعات الأخرى مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والخدمات اللوجستية. في هذا الإطار، تلعب الاستدامة دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، مما يستدعي توجهات واضحة وصارمة لكل من القطاعين العام والخاص في إدارة المشاريع (Al-Shihri، 2023).

تشير توجهات الاستدامة إلى المبادئ والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية إدارة المشاريع. يتضمن ذلك تقليل الأثر البيئي للمشاريع، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، تختلف هذه التوجهات بشكل كبير بين القطاعين العام والخاص، مما يستدعي إجراء دراسة مقارنة لفهم الفروقات وأسبابها، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه كل قطاع في هذا السياق (Al-Yami، 2023).

في القطاع العام، تبرز أهمية الاستدامة من خلال السياسات الحكومية والإجراءات التنظيمية التي تفرضها الدولة على المشاريع العامة. يتمثل دور الحكومة في وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملية التخطيط والتنفيذ للمشاريع، وضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. تساهم هذه التوجهات في تعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى توفير بيئة تشريعية تدعم الابتكار والاستدامة. علاوة على ذلك، تتمتع المؤسسات الحكومية بقدرة أكبر على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Aljarallah، 2020).

من ناحية أخرى، يُعد القطاع الخاص محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي. وتعتبر الشركات الخاصة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق والتكنولوجيا. تركز توجهات الاستدامة في القطاع الخاص بشكل رئيسي على تحقيق الكفاءة والربحية مع الحفاظ على الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. يسعى العديد من الشركات إلى تبني استراتيجيات الاستدامة كوسيلة لتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية، حيث أصبحت الاستدامة معياراً مهماً لتقييم أداء الشركات من قبل المستثمرين والمستهلكين على حد سواء (Alaloul، 2022).

رغم هذه الاختلافات، هناك تحديات مشتركة تواجه كلا القطاعين في تطبيق توجيهات الاستدامة. تشمل هذه التحديات نقص الوعي والتثقيف حول أهمية الاستدامة، والافتقار إلى الكوادر المؤهلة والمتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحسين آليات القياس والتقييم لمشاريع الاستدامة. تتطلب هذه التحديات جهودًا مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لتعزيز الوعي وتطوير القدرات والبنية التحتية اللازمة لدعم الاستدامة (Chaaben، 2022).

بناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الفروقات والتشابهات بين توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. ستعمل هذه الدراسة على تحليل السياسات والإجراءات المتبعة في كلا القطاعين، وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ستسعى لتقديم توصيات عملية لتعزيز التعاون بين القطاعين وتحقيق تكامل أكبر في جهود الاستدامة بما يتماشى مع رؤية 2030.

مشكلة الدراسة:

تلعب الاستدامة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتتطلب تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، يواجه كلا القطاعين تحديات مختلفة في تطبيق توجيهات الاستدامة، مما يبرز الحاجة إلى دراسة مقارنة لفهم هذه التحديات وتقديم حلول عملية لتحسين كفاءة وفعالية توجيهات الاستدامة في المملكة العربية السعودية.

□ الفروق بين القطاع العام والخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة

القطاع العام

في القطاع العام، تتسم توجيهات الاستدامة بالإلزامية والتطبيق الصارم من خلال السياسات والقوانين الحكومية. تعتمد المؤسسات الحكومية على إطار تنظيمي واضح ومحدد لتحقيق الأهداف المستدامة، مما يضمن التزامًا كبيرًا بالمعايير البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، يواجه القطاع العام تحديات تتعلق بالكفاءة والمرونة في تنفيذ المشاريع. البيروقراطية والإجراءات الروتينية المعقدة يمكن أن تعيق التكيف السريع مع المتغيرات البيئية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ المشاريع وتقليل فعاليتها.

القطاع الخاص

في المقابل، يتميز القطاع الخاص بالمرونة والقدرة على الابتكار، مما يمكنه من تطبيق توجهات الاستدامة بطرق مبتكرة وفعالة. تسعى الشركات الخاصة إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والاستدامة، وتتبنى ممارسات متقدمة لتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية. ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك تباين كبير بين الشركات في مدى التزامها بتوجهات الاستدامة، حيث تتبنى بعض الشركات ممارسات متقدمة بينما تتخلف أخرى عن الركب. هذا التباين يثير تساؤلات حول كيفية تعزيز الالتزام الشامل والمستدام في القطاع الخاص.

تحديات التنسيق والتكامل بين القطاعين

رغم الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص، لا تزال هناك فجوات في التعاون والتنسيق. يؤدي نقص التعاون إلى تكرار الجهود أو تضاربها، مما يقلل من الفعالية الكلية لتوجهات الاستدامة. يجب تطوير آليات فعالة لتبادل المعرفة والخبرات بين القطاعين، وتعزيز الشراكات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر تكاملاً وكفاءة.

تحديات الوعي والتعليم

نقص الوعي العام حول أهمية الاستدامة وكيفية تطبيقها بشكل فعال يمثل أحد العقبات الرئيسية في كلا القطاعين. يتطلب ذلك جهوداً كبيرة في مجال التثقيف وبناء القدرات، ليس فقط بين العاملين في المجال ولكن أيضاً بين الجمهور والمستهلكين. تعزيز الوعي حول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة يمكن أن يشجع على تبني ممارسات مستدامة على نطاق أوسع، ويساهم في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

آليات القياس والتقييم

تعد آليات القياس والتقييم الفعالة أحد المكونات الأساسية لضمان تنفيذ توجهات الاستدامة بنجاح. هناك حاجة لتطوير أدوات ومؤشرات موثوقة لقياس تأثير السياسات والممارسات المستدامة في كلا القطاعين. يمكن أن تساعد هذه الأدوات في تحديد النقاط القوية والضعيفة في تطبيق توجهات الاستدامة، وتوجيه الجهود نحو تحسين الأداء والتكيف مع التحديات المتغيرة.

الحاجة إلى تطوير سياسات مرنة وفعالة

تتطلب التحديات المتزايدة في مجال الاستدامة تطوير سياسات مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. في القطاع العام، يمكن تحسين الكفاءة من خلال تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية، مما يسمح بتنفيذ المشاريع بشكل أسرع وأكثر فعالية. في القطاع الخاص، يجب تعزيز الالتزام بتوجهات الاستدامة من خلال توفير حوافز مالية وتنظيمية تشجع الشركات على تبني ممارسات مستدامة بشكل شامل ومستدام.

تكمن مشكلة الدراسة في فهم الفروق والتحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في تطبيق توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بالمملكة العربية السعودية. تهدف الدراسة إلى تحليل السياسات والإجراءات المتبعة في كلا القطاعين، وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال تقديم توصيات عملية، تسعى الدراسة إلى تحسين التعاون بين القطاعين وتعزيز التكامل في جهود الاستدامة بما يتماشى مع رؤية 2030، لضمان تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل في المملكة.

أهمية الدراسة:

تعزيز فهم الفروق بين القطاعين

تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم الفروقات الجوهرية بين القطاعين العام والخاص في تطبيق توجهات الاستدامة. من خلال دراسة مقارنة، يمكن تحديد مدى التفاوت في السياسات والإجراءات المتبعة، واكتشاف نقاط القوة والضعف في كل قطاع. هذا الفهم يمكن أن يساعد صناع القرار في تطوير سياسات أكثر فعالية وشمولية تراعي الخصائص الفريدة لكل قطاع، مما يساهم في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع (Ershadi, 2021).

1. توضيح التحديات والفرص المختلفة

دراسة المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص تساعد في تحديد الفروقات في ممارسات الاستدامة بينهما. توضح الدراسة كيفية مواجهة كل قطاع لتحديات مختلفة، مثل الضغوط المالية والقوانين الحكومية في القطاع العام

مقابل المرونة والتكيف السريع في القطاع الخاص. كما تبرز الفرص التي يمكن أن تستفيد منها كل من القطاعين لتعزيز الاستدامة في المشاريع.

2. تحديد الأولويات والسياسات الفعالة

من خلال تحليل الفروق بين القطاعين، يمكن للدراسة أن تساهم في تحديد الأولويات لكل منهما في تطبيق توجهات الاستدامة. يتيح ذلك تطوير سياسات فعالة تتناسب مع خصوصيات كل قطاع، سواء بالنسبة للتكاليف المالية، أو للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية.

3. تعزيز التعاون بين القطاعين

بفهم أعمق للفروق بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالاستدامة، يمكن للدراسة أن تعزز التعاون بين هذين القطاعين. يمكن تبادل الخبرات والممارسات الناجحة بينهما، وتعزيز الشراكات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الاستدامة المشتركة بشكل أكبر وأكثر فعالية.

4. توجيه السياسات العامة والاستراتيجيات المؤسسية

توفر الدراسة رؤى هامة للمسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين في القطاع العام والخاص، مما يساعدهم في توجيه السياسات العامة والاستراتيجيات المؤسسية المتعلقة بالاستدامة. يمكن للنتائج أن تساعد في تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وتعزيز التزام الشركات والمؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

5. تحفيز البحث والابتكار

من خلال تسليط الضوء على الفروق بين القطاعين، يمكن للدراسة أن تحفز البحث والابتكار في مجال الاستدامة. يمكن أن تشجع على تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة تساهم في تحسين أداء المشاريع وتقليل أثرها البيئي

(Aladwey، 2024).

دعم تحقيق رؤية 2030

تمثل الاستدامة أحد الركائز الأساسية لرؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة

من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم توصيات عملية لدعم تنفيذ أهداف رؤية 2030 بشكل أكثر فعالية. تحليل توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع سيساعد في تحديد الفجوات الموجودة والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية، مما يمكن من تطوير استراتيجيات مبتكرة تعزز الاستدامة وتدعم التنمية الشاملة (AlGhamdi، 2022).

1. تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية

دراسة المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص في استخدام توجيهات الاستدامة تساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في المملكة العربية السعودية. من خلال تحليل كفاءة وفعالية كل قطاع في تطبيق سياسات الاستدامة، يمكن تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية المنصوص عليها في رؤية 2030.

2. تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص

الدراسة تعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص من خلال فهم أفضل للممارسات والتحديات التي تواجه كل قطاع في تطبيق توجيهات الاستدامة. يمكن للنتائج أن تشجع على التعاون المشترك والشراكات التي تعزز من قدرة البلاد على التكيف مع التحولات الاقتصادية والبيئية المستقبلية.

3. تعزيز التنمية المستدامة

من خلال تحسين أداء القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة، يساهم البحث في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. تحقيق الاستدامة يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين جودة الحياة، وتقديم فرص عمل جديدة، كل ذلك مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

4. تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي

تعمل الدراسة على تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال تحليل الفجوات والتحديات التي تواجه تطبيق توجيهات الاستدامة في القطاعين. يمكن أن تساعد النتائج في تحفيز الشركات والمؤسسات على تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة تعزز من فعالية الاستدامة وتقليل الأثر البيئي.

5. تعزيز السمعة الدولية والجذب الاستثماري

باعتبار المملكة العربية السعودية دولة رائدة في مجال الاستدامة، يمكن للدراسة أن تساهم في تعزيز السمعة الدولية للبلاد وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المستدامة. تحسين الأداء في تطبيق توجيهات الاستدامة يجعل المملكة مكاناً مغرياً للاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المستدامة (Rana، 2018).

تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. تساهم هذه الدراسة في تعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين من خلال تقديم تحليل دقيق للفروقات والتحديات المشتركة. من خلال فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في كل قطاع، يمكن تعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع مستدامة، وتطوير آليات مشتركة تضمن تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بشكل أكثر فعالية وكفاءة (Al-Hanawi M، 2019).

1. تبادل الخبرات والممارسات الناجحة

دراسة المقارنة بين القطاعين تساهم في تبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مجال الاستدامة. يمكن للشركات الخاصة أن تستفيد من تجارب القطاع العام في تطبيق السياسات البيئية والاجتماعية، بينما يمكن للقطاع العام أن يستوحي من مرونة وابتكار الشركات الخاصة في تحقيق الأهداف الاستدامة.

2. تعزيز الشراكات الاستراتيجية

الدراسة تساهم في تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن تشكيل شراكات تعاونية تستهدف تطوير مشاريع مشتركة تعتمد على مبادئ الاستدامة، مثل مشاريع البنية التحتية الخضراء والتكنولوجيا النظيفة.

3. تعزيز الثقافة الاستدامة

من خلال التعاون بين القطاعين، يمكن تعزيز الثقافة الاستدامة في المجتمع. تساهم الدراسة في نشر الوعي بأهمية الاستدامة بين الشركات والمؤسسات في كلا القطاعين، مما يعزز من التزامهم بتبني الممارسات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

4. تحقيق التوافق بين الأهداف العامة والخاصة

يمكن للدراسة أن تساهم في تحقيق التوافق بين الأهداف العامة للحكومة والأهداف التجارية للشركات الخاصة. من خلال توجيهات الاستدامة، يمكن للقطاع العام أن يوجه الاستثمارات نحو مشاريع تدعم أهداف التنمية المستدامة، بينما يمكن للشركات أن تدمج الاستدامة في استراتيجياتها لتحقيق الأرباح المستدامة على المدى الطويل.

5. تعزيز القدرة على التكيف والابتكار

التعاون بين القطاعين يعزز من قدرة المملكة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والبيئية العالمية. يمكن تطوير حلول مبتكرة وتكنولوجيا نظيفة تساهم في تحسين أداء المشاريع وتقليل أثرها البيئي، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد السعودي على المستوى العالمي (Al-Hanawi، 2020).

تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع

تساعد هذه الدراسة على تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع من خلال تقديم توصيات مبنية على التحليل المقارن لتوجهات الاستدامة. يمكن أن تسهم النتائج في تبسيط الإجراءات وتحسين السياسات الحالية في كلا القطاعين، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع أكثر كفاءة وفعالية. تحسين الأداء الإداري يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من الفوائد الاجتماعية والبيئية للمشاريع، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل (Khan، 2020).

1. تحسين الإدارة والتخطيط

دراسة المقارنة تساهم في تحسين الإدارة والتخطيط للمشاريع في كلا القطاعين. بفضل مقارنة التوجهات الاستدامة، يمكن للمشروعات في القطاع العام والخاص تطوير استراتيجيات أفضل للتخطيط والتنفيذ، مما يزيد من كفاءة استخدام الميزانية ويحسن من تنفيذ المشاريع بشكل عام.

2. تقليل التكاليف وزيادة الربحية

التوجه نحو الممارسات المستدامة غالباً ما يؤدي إلى تقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية على المدى الطويل. على سبيل المثال، استخدام التكنولوجيا البيئية في المشاريع يمكن أن يقلل من تكاليف الطاقة والمواد، مما يساهم في زيادة الربحية للمشاريع في كلا القطاعين.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة

تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع. من خلال توجيهات الاستدامة، يمكن تطبيق معايير محددة لقياس الأداء وتقييم تأثير المشاريع على البيئة والمجتمع، مما يزيد من المساءلة ويعزز الثقة بين الجهات المعنية.

4. تعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات

الالتزام بالاستدامة يمكن أن يعزز من تنافسية الشركات والمشاريع في السوق المحلي والعالمي. الاستثمار في المشاريع المستدامة يعكس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ويجذب الاستثمارات المستدامة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام.

5. تحسين السمعة وجذب المواهب

الشركات والمؤسسات التي تتبنى الممارسات الاستدامة غالباً ما تحظى بسمعة جيدة في السوق وتكون مفضلة للمستثمرين والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الشركات الاستدامة من قدرتها على جذب المواهب البشرية المتميزة التي تبحث عن أماكن عمل تتمتع بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية (Alshuwaikhat, 2023).

تعزيز الوعي والتثقيف حول الاستدامة

تلعب الدراسة دوراً مهماً في تعزيز الوعي والتثقيف حول أهمية الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تقديم معلومات وتحليلات مفصلة، يمكن أن تساهم الدراسة في رفع مستوى الوعي بين العاملين في القطاعين والجمهور بشكل عام حول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة. هذا الوعي يمكن أن يشجع على تبني ممارسات مستدامة على نطاق واسع، ويساهم في بناء ثقافة الاستدامة في المجتمع (Alghamdi, 2017).

1. رفع الوعي بأهمية الممارسات المستدامة

دراسة المقارنة تساهم في رفع الوعي بأهمية الممارسات المستدامة بين المشروعات في القطاعين العام والخاص. من خلال تحليل التوجهات الاستدامة ومقارنتها، يتم تسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، مما يشجع على تبني هذه الممارسات بشكل أكبر وأكثر شمولية.

2. تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية

الدراسة تعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. من خلال تبني مبادئ الاستدامة، يمكن للمشروعات أن تحقق توازناً بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الجودة البيئية والحياة للمجتمعات المحلية.

3. تعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية

تساهم الدراسة في تعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية في مجال الاستدامة. من خلال توعية الجمهور والمشاركين بأهمية الاستدامة، يمكن تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في مبادرات ومشاريع تدعم الأهداف الاستدامة المحلية والوطنية.

4. تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة

الدراسة تساهم في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة بناءً على أدلة علمية حول التأثيرات الاقتصادية والبيئية لمشاريع الاستدامة. يمكن للقطاعين العام والخاص أن يستفيدا من نتائج الدراسة في تحسين سياساتهم واستراتيجياتهم لتحقيق الاستدامة بشكل أفضل وأكثر فعالية.

5. دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

من خلال تعزيز الوعي والتثقيف حول الاستدامة، يمكن للدراسة أن تساهم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية والعالمية، بما في ذلك أهداف رؤية 2030 للتنمية المستدامة. تعزيز الوعي بالمشكلات البيئية والاجتماعية

والاقتصادية يعزز من التزام الأفراد والمؤسسات بتبني حلول استدامة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد (Al-Zohbi، 2023).

تطوير آليات قياس وتقييم فعالة

تساهم الدراسة في تطوير آليات قياس وتقييم فعالة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تحليل البيانات والممارسات الحالية، يمكن تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تساعد في قياس تأثير السياسات والممارسات المستدامة. هذه الأدوات تساهم في تحسين الشفافية والمساءلة، وتتيح إمكانية متابعة التقدم المحرز وتحسين السياسات بشكل مستمر لتحقيق نتائج أفضل (Ozumba، 2020).

1. تعزيز الشفافية والمساءلة

تطوير آليات قياس وتقييم فعالة يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال تنفيذ مبادئ الاستدامة بين القطاعين العام والخاص. من خلال وضوح المعايير والمؤشرات المستخدمة في التقييم، يتمكن الجهات المعنية من تقييم أداء المشاريع والبرامج بطريقة شفافة تعكس التزامها بالمعايير المستدامة وتحقيق للمجتمع والجمهور المسؤولية المجتمعية.

2. تحفيز الابتكار والتحسين المستمر

تطوير آليات قياس وتقييم تساعد على تحفيز الابتكار والتحسين المستمر في تطبيق مبادئ الاستدامة. من خلال رصد الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، يمكن للمؤسسات والشركات أن تضع استراتيجيات لتحسين أدائها الاستدامي وتعزيز كفاءتها في استخدام الموارد والطاقة والمواد.

3. تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية

الآليات الفعالة لقياس وتقييم الاستدامة تعزز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية القائمة على البيانات والأدلة الدقيقة. توفر هذه الآليات المعلومات اللازمة للقادة والمديرين لتحليل النتائج واتخاذ القرارات المستنيرة التي تدعم أهداف النمو المستدام والاستدامة البيئية والاجتماعية.

4. تقديم مقاربات موحدة ومقارنات فعالة

من خلال تطوير آليات موحدة لقياس الاستدامة، يتسنى للقطاعين العام والخاص إجراء مقارنات فعالة بين أداء مشاريعهم وبرامجهم. هذا يساعد في تحديد أفضل الممارسات ونقاط القوة والضعف، مما يتيح الفرصة للتعلم المتبادل وتبني الابتكارات الجديدة لتحسين الأداء الاستدامي.

5. دعم استراتيجيات التنمية المستدامة

تطوير آليات قياس وتقييم فعالة يدعم استراتيجيات التنمية المستدامة على المدى الطويل. يمكن للدراسات المقارنة أن تساهم في تطوير إطار عمل يتبنى المعايير الدولية للأداء الاستدامي، مما يعزز من توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Alghuson، 2023).

تعزز الدراسة أهمية الابتكار والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة. من خلال تحليل دور القطاعين في تبني وتطوير التقنيات المستدامة، يمكن تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالابتكار في هذا المجال. دعم الابتكار يمكن أن يساهم في تحسين الكفاءة البيئية والاقتصادية للمشاريع، ويعزز القدرة التنافسية للقطاعين في السوق المحلية والدولية.

تأتي أهمية هذه الدراسة من قدرتها على تقديم تحليل شامل للفروقات والتحديات في تطبيق توجهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم توصيات عملية مبنية على التحليل المقارن، تساهم الدراسة في تحسين السياسات والإجراءات، وتعزيز التعاون بين القطاعين، ودعم تحقيق رؤية 2030. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في رفع مستوى الوعي حول أهمية الاستدامة، وتطوير آليات قياس وتقييم فعالة، ودعم الابتكار في مجال التقنيات المستدامة، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

أهداف الدراسة:

- فهم الفروقات في توجهات الاستدامة

بين القطاعين تحديد السياسات والإجراءات

المتبعة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الفروقات بين السياسات والإجراءات المتبعة في القطاعين العام والخاص لتطبيق توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تحليل معمق للسياسات الحالية، يمكن تحديد الاختلافات في النهج والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. هذا التحليل يساعد في توضيح كيف يتم تحقيق الأهداف المستدامة في كلا القطاعين، ويكشف عن أوجه القصور والنجاحات التي يمكن التعلم منها.

دراسة تأثير الإطار التنظيمي

يسعى البحث إلى دراسة تأثير الأطر التنظيمية المختلفة على تطبيق توجيهات الاستدامة. في القطاع العام، تلعب اللوائح الحكومية دورًا كبيرًا في توجيه المشاريع نحو الاستدامة، بينما يعتمد القطاع الخاص على مبادرات داخلية وسياسات تطوعية إلى حد كبير. فهم هذا التأثير يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات تنظيمية أكثر فعالية تدعم الاستدامة في كلا القطاعين.

• تعزيز التكامل والتعاون بين القطاعين

تطوير نماذج تعاون فعالة

يهدف البحث إلى تطوير نماذج فعالة للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة. من خلال دراسة المشاريع المشتركة وتحليل كيفية تبادل المعرفة والخبرات، يمكن تحديد أفضل الممارسات التي تعزز التعاون وتكامل الجهود لتحقيق الأهداف المستدامة. هذا التكامل يمكن أن يساهم في تنفيذ مشاريع أكثر كفاءة وفعالية، ويحقق فوائد أكبر للمجتمع والبيئة.

تعزيز الشراكات الاستراتيجية

تركز الدراسة على تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين من خلال تقديم توصيات مبنية على التحليل المقارن.

يمكن أن تساعد هذه التوصيات في تحسين التعاون وتوحيد الجهود لتحقيق الاستدامة، مما يعزز قدرة المملكة على تحقيق أهداف رؤية 2030 بشكل متكامل وشامل.

• تحسين كفاءة وفعالية إدارة المشاريع

تطوير آليات تقييم وقياس

تهدف الدراسة إلى تطوير آليات تقييم وقياس فعالة لتوجهات الاستخدام في إدارة المشاريع. من خلال تحليل البيانات الحالية وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، يمكن تقديم أدوات تساعد في قياس تأثير السياسات والممارسات المستخدمة. هذه الأدوات تساعد في تحسين الشفافية والمساءلة، وتتيح إمكانية متابعة التقدم وتحسين السياسات بشكل مستمر لتحقيق نتائج أفضل.

تحسين إدارة الموارد

يركز البحث على تحسين إدارة الموارد في كلا القطاعين من خلال تقديم توصيات لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية. يمكن أن تساهم هذه التوصيات في تقليل التكاليف وزيادة الفوائد البيئية والاجتماعية للمشاريع، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

• دعم الابتكار والتكنولوجيا المستخدمة

تحفيز الابتكار في القطاعين

تسعى الدراسة إلى دعم الابتكار في مجال الاستخدام من خلال تحليل دور القطاعين في تبني وتطوير التقنيات المستخدمة. يمكن أن يساعد هذا التحليل في تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالابتكار، وتقديم توصيات لدعم الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعين في السوق المحلية والدولية.

تعزيز تبني التقنيات المستخدمة

تركز الدراسة على تعزيز تبني التقنيات المستخدمة في إدارة المشاريع من خلال تقديم أمثلة ناجحة ودراسات حالة من كلا القطاعين. يمكن أن يساعد ذلك في نشر المعرفة وزيادة الوعي بأهمية الابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف المستخدمة، وتحفيز المزيد من الشركات والمؤسسات على تبني هذه التقنيات.

• رفع مستوى الوعي والثقافة حول

الاستدامة

توعية العاملين والجمهور

تسعى الدراسة إلى رفع مستوى الوعي بين العاملين والجمهور بشكل عام حول أهمية الاستخدام في إدارة المشاريع. من خلال تقديم معلومات وتحليلات مفصلة، يمكن أن تساهم الدراسة في تعزيز الفهم بأهمية الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، وتشجيع تبني ممارسات مستدامة على نطاق واسع.

تطوير برامج تدريبية وتعليمية

- ✓ تهدف الدراسة إلى تطوير برامج تدريبية وتعليمية موجهة للعاملين في كلا القطاعين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بتوجيهات الاستدامة. يمكن أن تساهم هذه البرامج في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ المشاريع المستدامة بفعالية، وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية.
- ✓ تسعى هذه الدراسة المقارنة إلى تحقيق فهم عميق وشامل للفروقات والتحديات في تطبيق توجيهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم تحليل مفصل وتوصيات عملية، تهدف الدراسة إلى تعزيز التكامل والتعاون بين القطاعين، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة المشاريع، ودعم الابتكار والتكنولوجيا المستدامة، ورفع مستوى الوعي والثقيف حول الاستدامة. بهذه الطريقة، تساهم الدراسة في تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030، وضمان التنمية المستدامة للمملكة على المدى الطويل.
- ✓ يركز هذا الهدف على التطور التاريخي وتطور السياسات الحكومية والأطر التنظيمية التي تتطلب معايير الاستدامة في القطاع العام في المملكة العربية السعودية. ويستلزم ذلك البحث في أوراق السياسات الرئيسية والإجراءات التشريعية واستراتيجيات التنمية الوطنية مثل رؤية 2030. ويتمثل هدف الدراسة في فهم أفضل لكيفية تنفيذ مفاهيم الاستدامة في إدارة المشاريع في القطاع العام على مر الزمن، مع تسليط الضوء على المعالم الرئيسية والتعديلات في الأولويات والمشاكل التي واجهتها (Modibbo، 2021).
- ✓ تعتبر تقييمات الأثر البيئي أدوات بالغة الأهمية لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة للمشاريع المقترحة قبل الموافقة عليها وتنفيذها. ويهدف هذا إلى دراسة مدى نجاح استكمال تقييمات الأثر البيئي واستخدامها في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك تقييم دراسات الحالة وقراءة تقارير تقييم الأثر البيئي وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة في تخطيط المشاريع والإدارة البيئية. والهدف هو اكتشاف كيف تساعد تقييمات الأثر البيئي في اتخاذ القرارات طويلة الأجل والحفاظ على البيئة والامتثال التنظيمي (Noble، 2022).

✓ تتبنى شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بشكل تدريجي ممارسات الاستدامة طوعية، بدافع من مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات، واحتياجات السوق، والامتثال التنظيمي، وتوقعات المستثمرين. ويسعى هذا الغرض إلى التعمق في هذه الدوافع والعوامل، وفحص كيفية تأثيرها على خطط استدامة الأعمال، وهياكل الحوكمة، والممارسات التشغيلية. ومن خلال دراسة هذه الحوافز، يأمل البحث في العثور على أنماط السلوك والصعوبات وعوامل النجاح التي تؤثر على مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الاستدامة (Pinto، 2020).

✓ يتضمن هذا الهدف تحليل ومقارنة إنجازات استراتيجيات الاستدامة المطبقة في القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية. ويبحث في العواقب الملموسة على حماية البيئة والإدماج الاجتماعي والمرونة الاقتصادية عبر مجموعة متنوعة من المشاريع والبرامج. قد يدرس البحث ويقارن مساهمات القطاعات المحددة في أهداف التنمية المستدامة باستخدام معايير كمية مثل خفض انبعاثات الكربون وتدابير حماية التنوع البيولوجي ومؤشرات التنمية المجتمعية وقياسات الأداء الاقتصادي (Alyami، 2015).

✓ تعتبر مشاركة أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية لزيادة الشفافية والمساءلة والقبول المجتمعي لبرامج الاستدامة في كل من القطاعين العام والتجاري. ويتمثل الهدف في التحقيق في كيفية اختلاف تكتيكات مشاركة أصحاب المصلحة عبر الصناعات وتأثيرها على عمليات اتخاذ القرار في المشروع ونتائج الاستدامة. ويستلزم ذلك البحث في تقنيات استشارة أصحاب المصلحة، وفحص أنظمة الملاحظات، وتقييم فعالية أنشطة المشاركة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وزيادة شرعية المشروع (Gutterman، 2023).

✓ إن التخصيص الفعال للموارد - المالية والفنية والبشرية - أمر بالغ الأهمية لتعزيز تقنيات إدارة المشاريع المستدامة في المملكة العربية السعودية. ويستلزم هذا الغرض تقييم كيفية توزيع الموارد واستخدامها في القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع الاستدامة. وينظر في تخصيصات الميزانية، وخطط الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والبنية التحتية، وجهود بناء القدرات، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستفادة من الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Abdel-Aziz، 2018).

✓ إن تنفيذ معايير الاستدامة في إدارة المشاريع يطرح العديد من المشاكل، بما في ذلك التعقيدات البيروقراطية، والحدود المالية، وعدم اليقين القانوني، والمعارضة التنظيمية للتغيير. ويتمثل الهدف في تحديد وفحص هذه القيود في كل من القطاعين الحكومي والتجاري في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة، ودراسة دراسات الحالة، وتقييم نصوص السياسات لتحديد الأسباب الكامنة وراء مشاكل التنفيذ وتقديم الحلول (Bernat، 2023).

✓ إن الاتفاقيات الدولية، والأطر مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وجهود الاستدامة الإقليمية لها جميعها تأثير كبير على نهج المملكة العربية السعودية في الحوكمة المستدامة. ويهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير المعايير العالمية والإقليمية على السياسات الوطنية والأطر التنظيمية والأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة. ويستلزم ذلك مراجعة التوافق مع الالتزامات الدولية، وتقييم تماسك السياسات، والتحقيق في إمكانيات دمج مبادرات الاستدامة في المملكة العربية السعودية مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

✓ يعد الابتكار التكنولوجي وتنفيذ التكنولوجيا الخضراء أمراً بالغ الأهمية لتحسين نتائج استدامة المشروع. ويدرس هذا الهدف دور الاختراقات التقنية مثل حلول الطاقة المتجددة والبنية الأساسية الذكية والأدوات الرقمية في زيادة كفاءة الطاقة وخفض التأثير البيئي وتعزيز استدامة المشروع. ويستلزم ذلك البحث في دراسات الحالة والاستثمارات التقنية ونظم الابتكار في كلا القطاعين لفهم مساهمتهما في أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل (Chovancová، 2023).

تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

➤ كيف تختلف توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية

السعودية؟ الأسئلة الفرعية:

- ما هي السياسات والإجراءات المتبعة لتطبيق توجهات الاستدامة في المشاريع الحكومية والخاصة؟

- كيف يؤثر الإطار التنظيمي في تنفيذ توجهات الاستدامة في كلا القطاعين؟
- ما هي أفضل الممارسات والتجارب المحلية والعالمية في تطبيق توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع؟
- هل تختلف تحديات تنفيذ توجهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما هو دور التكنولوجيا والابتكار في دعم تطبيق توجهات الاستدامة في كلا القطاعين؟
- كيف يمكن تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف الاستدامة المشتركة؟
- كيف يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيق توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع؟
- هل هناك تحديات محتملة في توحيد المعايير والمقاييس لتطبيق توجهات الاستدامة بين القطاعين؟
- كيف يمكن تعزيز القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات في السوق من خلال تنفيذ توجهات الاستدامة؟
- هل يمكن استخدام دراسة المقارنة لتطوير استراتيجيات جديدة لتطبيق توجهات الاستدامة في المشاريع؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- تختلف السياسات والإجراءات المتبعة لتطبيق توجهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- يؤثر الإطار التنظيمي المختلف على تنفيذ توجهات الاستدامة بطرق مختلفة بين القطاعين.
- هناك اختلافات في مدى الالتزام والتنفيذ الفعلي لتوجهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- هناك تأثير للتكنولوجيا والابتكار على تنفيذ توجهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.
- هناك تأثير للعوامل الثقافية والاجتماعية المحلية على تنفيذ توجهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.

الدراسات السابقة:

تتناول دراسة (Alqahtani، 2024) (عوامل النجاح الحاسمة) CSFs) الحاسمة للنشر الفعال لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) (في مشاريع الإسكان المستدام في المملكة العربية السعودية (KSA)، والتي تدعم رؤية الأمة 2030. من خلال منهجية قوية تتضمن من خلال مراجعة عميقة للأدبيات، ومقابلات منظمة، ودراسة استقصائية تشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين، تعطي الدراسة الأولوية لأربعة عشر عاملاً حاسماً مهماً جزءاً لا يتجزأ من فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وباستخدام تحليل عملية التسلسل الهرمي التحليلي، تؤكد النتائج الرئيسية على الأهمية القصوى للجوانب التقنية مع التركيز على الاستدامة، وتصميم تقاسم المخاطر وتخصيصها لتشمل التكنولوجيات الخضراء والممارسات الصديقة للبيئة، والاستقرار الاقتصادي في ضوء الاستدامة البيئية طويلة الأجل في تعزيز مشاريع الإسكان المستدامة الناجحة. ومن الجدير بالذكر أن نموذج البناء والتشغيل والنقل (BOT) يُصنف على أنه أكثر طرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص فعالية، حيث حصل على متوسط درجة أهمية قدرها 0.74. ويتناقض هذا النموذج مع الطرائق الأخرى مثل التصميم والبناء والتشغيل (DBO) (البناء والتملك والتأجير والتحويل) BOLT)، التي سجلت نتائج أقل في الفعالية. يوفر هذا التقييم الشامل رؤى مهمة لصانعي السياسات والممارسين، مع التركيز على الاختيار الاستراتيجي لطرائق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد أولويات عوامل النجاح الحرجة لتعزيز استدامة وفعالية مشاريع الإسكان في المملكة العربية السعودية.

تعد المملكة العربية السعودية دولة مهمة بين دول الشرق الأوسط ودولة محورية بسبب موقعها الرئيسى في إنتاج النفط العالمى. أصبحت الممارسات المستدامة من الاعتبارات البارزة بين مؤسسات الأعمال في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. تم في هذه الدراسة تحليل البيانات الثانوية والأولية المتعلقة بممارسات الاستدامة وإدارة الكربون في المملكة العربية السعودية ومؤسساتها التجارية. لقد كانت حكومة المملكة العربية السعودية جادة في معالجة المشاكل البيئية. وكشفت البيانات الأولية أن مديري القطاع الخاص كانوا أفضل استعداداً وحريصين على التعامل مع مشاكل الاستدامة وإدارة الكربون مقارنة بمؤسسات القطاع العام. وأعرب المديرون السعوديون الذين شملهم الاستطلاع عن أملهم في أن يبدأ أصحاب العمل في مكافحة إجراءات الاستدامة

الإيجابية والتركيز على تثقيف المديرين حول ممارسات إدارة الكربون. هناك حاجة لإصلاح النظام التعليمي لإعداد مديري المستقبل الذين هم على استعداد لتنفيذ سياسات الاستدامة في منظماتهم. يمكن لنتائج هذا المشروع أن تساعد صناع السياسات في المملكة العربية السعودية وقيادات جامعات القطاعين العام والخاص على إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي لإعداد الطلاب لوظائف المستقبل ومساعدة المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف الاستدامة (Hashmi، 2018).

تتناول دراسة (Al-Hanawi، 2019) مسألة توفير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وتبحث بشكل خاص في التحديات التي تواجه مقدمي الرعاية الصحية ومسؤولي الوزارة. وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على عوامل خاصة بالمملكة العربية السعودية، إلا أنها تبحث أيضاً في المشكلة من منظور دولي واسع النطاق. وعلى وجه الخصوص، تستكشف الدراسة تجربة تحديث الرعاية الصحية في المملكة المتحدة لوضع تصور عملي لدمج الخدمات العامة مع مُثل السوق. هناك حاجة ملحة لتحديث نظام الرعاية الصحية السعودي مع كون العبء الاقتصادي على وزارة الصحة التي تمولها الدولة وسيلة غير مستدامة لتوفير الرعاية الصحية في المستقبل. ويكمن الحل جزئياً في فتح نظام الرعاية الصحية العامة أمام مصادر بديلة للإيرادات. وعلى وجه الخصوص، سيتم اعتبار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتمويل الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ولتحسين معايير وجودة الرعاية. وتخلص هذه الدراسة إلى أنه في حين أن التحرك نحو نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الرعاية الصحية قد تم وصفه كشرط مسبق للتحديث والتطوير، فإن الاندماج الدقيق بين القوات الحكومية وغير الحكومية يظل مصدراً للتخمين. ونتيجة لذلك، تدعو الدراسة إلى توخي الحذر عند تقييم فوائد ومخاطر الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

في حين أظهرت المملكة العربية السعودية جهوداً هائلة في تحقيق هدف التنمية المستدامة من خلال تشجيع ممارسات الشراء المستدامة من قبل المؤسسات العامة والخاصة، إلا أنه لا تزال هناك عقبات كبيرة تحول دون التنفيذ الكامل لهذه الممارسات. هذه الدراسة هي محاولة للتحقيق التجريبي في جوانب ممارسات الشراء المستدامة من قبل المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، ولا سيما طبيعة ومدى والعوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ تلك الممارسات على المستويات التنظيمية. كما أنه يحدد ويحلل العلاقة بين ممارسات الشراء المستدامة للمنظمة، سواء كانت عامة أو خاصة، والعوائق التي تحول دون تنفيذ تلك الممارسات. باستخدام استبيان منظم مع

202 من مديري المشتريات / كبار المديرين في تلك المنظمات السعودية، استخدمنا تقنيات الانحدار المتعددة والمتعددة لتحقيق أهداف الدراسة. تشير نتائجنا التجريبية إلى أنه بغض النظر عن ملكية المنظمات وأنواعها، فإن الوضع الحالي لممارسات الشراء المستدامة يبدو سلبياً للغاية، كما أن مواقف الإدارة العليا وكذلك الجوانب الثقافية للمنظمات تشكل العوائق الرئيسية أمام التنفيذ الفعال لممارسات الشراء المستدامة على المستويات التنظيمية. ونعتقد أن هذه الدراسة توفر معياراً مهماً يمكن من خلاله قياس التقدم المحرز في ممارسات الشراء المستدامة على المستويات التنظيمية، وخاصة في المملكة العربية السعودية. اعتماداً على تشابه جوانب المنظمات في البلدان الأخرى مع تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية، سيكون للمعيار قابلية تطبيق أوسع (Islam، 2017).

يشكل البناء الدولي، حيث يقوم المقاولون بأعمال في بلدان أجنبية، مخاطر ثقافية وتعاقدية ناتجة عن الاختلافات في وجهات النظر الاجتماعية والقانونية. أحد المخاطر الرئيسية التي تؤدي إلى النزاعات في مثل هذه المشاريع الدولية هو سوء إدارة العقود. لقد ركزت الأبحاث على المخاطر الثقافية وتسوية النزاعات اللاحقة في البناء الدولي، متجاهلة الجانب المهم المتمثل في تجنب النزاعات المسبقة. تتناول هذه الورقة هذه الفجوة المعرفية مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية، التي تعد أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقوم هذه الورقة بذلك من خلال تقديم إرشادات متعمقة وعملية لإدارة العقود للمقاولين الأمريكيين العاملين في مشاريع الأشغال العامة في المملكة العربية السعودية. تم التركيز على المملكة العربية السعودية بسبب قوتها الاقتصادية ولأن المخاطر التعاقدية المرتبطة بالمملكة العربية السعودية ذات صلة فريدة بتلك الموجودة في البلدان الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية، أجرى المؤلفون تحليلاً مقارناً بين عقد الأشغال العامة السعودي (PWC) ولائحة الاستحواذ الفيدرالية الأمريكية (FAR) فيما يتعلق بأوامر التغيير، وتمديد الوقت، والأضرار المقطوعة، واختلاف ظروف الموقع، وحل النزاعات. من خلال عرض الاعتبارات التعاقدية والقانونية الهامة التي تنفرد بها المملكة العربية السعودية، تشمل نتائج هذا البحث ما يلي: 1) قائمة مرجعية مقارنة توضح أوجه التشابه والاختلاف بين النهجين الحكوميين؛ و 2) مصفوفة الفرص والمخاطر النسبية لشركة PWC و FAR. لم يتم اتباع مثل هذا النهج لتحليل بيئة التعاقد السعودية من سياق الولايات المتحدة من قبل. على هذا النحو، تعد الدراسة مفيدة للمقاول الأمريكي لأنها تسهل فهم المباني التعاقدية في المملكة العربية السعودية والمخاطر والفرص المرتبطة بها. لن يؤدي هذا الفهم المعزز إلى تحسين الأداء وتقليل المخاطر فحسب، بل سيعزز أيضاً الوجود الاستراتيجي للمقاول في السوق العالمية (El-adaway، 2018).

تهدف دراسة (Raj، 2021) إلى دراسة الروابط الرئيسية بين تقارير الاستدامة في القطاعين العام والخاص عن الأهداف والغايات. وباستخدام أسلوب دراسة الحالة الخاص بالمنظمات الكندية، تم إجراء تحليل محتوى 109 تقارير استدامة، بالإضافة إلى 22 مقابلة متعمقة. كشفت مراجعة الأدبيات أن الأبحاث الموجودة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة تركز إلى حد كبير على القطاع الخاص، مع القليل من الاهتمام للقطاع العام. والأكثر من ذلك، أن القليل من الدراسات قد استكشفت الروابط بين القطاعين. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة فجوة بحثية مهمة. من خلال استخلاص المعرفة من النظرية المؤسسية، تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً لأوجه التشابه والاختلاف الرئيسية في أهداف وغايات الإبلاغ عن الاستدامة في القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، فهو يعمل على تحديد المزايا والعيوب والعوائق والتحديات التي تعترض ربط الأهداف والغايات. وأخيراً، يختتم التقرير بتوصيات بشأن كيفية تعزيز ربط الإبلاغ عن الأهداف والغايات بين القطاعين العام والخاص.

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأهمية كبيرة خاصة في الأونة الأخيرة، نظراً لما يمثله هذا الموضوع من أنه يعد أحد المداخل المهمة المطروحة على الساحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول - خاصة الدول النامية - في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولأنها تحفز النمو الاقتصادي، وتحل مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم والمستمر في موازنتها والذي تعاني منه تلك الدول. خدمات تلك المشروعات التي تنفذ عن طريق القطاع الخاص، الأمر الذي يحتم على الدول أن تدقق جيداً عند إبرام هذه العقود وأن ترسم الخطوط الفاصلة التي تضمن بها أن تكون الشراكة أداة من الأدوات التي تساعد في تنفيذ خططها وليس عقبة من العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك التنمية، ولذا جاءت تلك الدراسة لتلفت النظر وتسلط الضوء على هذه النقطة المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إبرام تلك العقود، ولا تكون كمثيلاً لها من العقود الأخرى التي انخدعت بها بعض الدول وتولدت عنها آثاراً سيئة ما زالت أغلب تلك الدول تعاني منها حتى الآن، وكيف أن الالتزام بهذه الضوابط تستطيع بها الدول أن تحقق ما تصبو إليه من تحقيق لخطط التنمية المستدامة (محمد، 2016).

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. مفهوم الاستدامة في إدارة المشاريع

الاستدامة في إدارة المشاريع تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال استخدام الموارد بشكل فعال وتحسين جودة الحياة والمجتمعات.

2. الفروق بين القطاع العام والقطاع الخاص في السياق السعودي

تختلف ديناميكيات وأولويات القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. القطاع العام يتمتع بقوانين وسياسات محكمة وغالبًا ما يتبع أساليب تنظيمية معقدة، بينما يعمل القطاع الخاص بشكل أكثر حرية وقابلية للتكيف مع التحولات السريعة في السوق.

3. نظرية الابتكار والتكنولوجيا في إدارة المشاريع

تقنيات الابتكار والتكنولوجيا تلعب دورًا حيويًا في تحسين أداء المشاريع وتطبيق توجهات الاستدامة. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول الذكية تساهم في تحسين الكفاءة والتحكم في التكاليف وتقليل الآثار البيئية السلبية.

4. أهمية الشفافية والمساءلة في تحقيق الاستدامة

الشفافية والمساءلة تعزز من قدرة القطاعين العام والخاص على تحقيق أهداف الاستدامة، حيث تساهم في بناء الثقة مع الأطراف المعنية وتعزز القدرة على جذب الاستثمارات المستدامة.

5. النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة

نظريات التنمية المستدامة تساهم في تحليل كيفية التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوفير الأدوات والإطار النظري لقياس الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع.

المنهجية وطرق البحث:

1. تحديد الإطار النظري والفرضيات

في بداية الدراسة، يتم تحديد الإطار النظري الذي يُسلط الضوء على المفاهيم الأساسية للاستدامة في إدارة المشاريع، وكيفية تطبيق هذه المفاهيم في القطاعين العام والخاص بالمملكة العربية السعودية. يتضمن الإطار النظري أيضًا استعراضاً للدراسات السابقة ذات الصلة والتي توفر السياق اللازم لفهم الفروق الإدارية والتشريعية بين القطاعين. الفرضيات المطروحة في الدراسة تتناول توقعات محتملة تتعلق بالفروقات في تطبيق توجهات الاستدامة بين القطاع العام الذي يتمتع بميزانيات عامة وإطار تشريعي مختلف عن القطاع الخاص الذي يتمتع بمرونة أكبر وأهداف ربحية.

2. التصميم البحثي

- النوع البحثي حيث يتبنى البحث نهجاً كمياً ليسهل عملية المقارنة بين القطاعين العام والخاص من حيث تطبيق توجهات الاستدامة.
- المنهجية الكمية حيث تشمل جمع البيانات من خلال استخدام استبيانات موجهة للمشاريع في القطاعين العام والخاص. تتيح المنهجية الكمية تحليل البيانات بشكل إحصائي لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة.
- طرق جمع البيانات حيث يتم جمع البيانات من خلال استبيانات تشمل مجموعة متنوعة من الأسئلة تتعلق بتوجهات الاستدامة، مما يتيح للباحثين فهم النقاط القوية والضعف في كل قطاع.

3. الإجراءات التحليلية والتفسير

- تحليل البيانات حيث يشمل استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات الكمية المجمعة من الاستبيانات . بعد ذلك، يتم تطبيق التحليل الاستدلالي مثل تحليل الانحدار لاختبار العلاقات بين المتغيرات والفروض المطروحة.
- التفسير حيث يتضمن التفسير استنتاجات المقارنة بين القطاعين والتحليل العميق للفروقات في تطبيق توجهات الاستدامة، مع توفير السياق النظري اللازم للنتائج المستنبطة.

4. الاستنتاجات والتوصيات

- يتم تلخيص النتائج وتحديد الفروقات الرئيسية بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطبيق توجهات الاستدامة.
- يتم تقديم التوصيات العملية التي يمكن اعتمادها من قبل الجهات المعنية لتعزيز ممارسات الاستدامة في إدارة المشاريع بالمملكة العربية السعودية.
- تعد المنهجية الكمية أداة فعالة في فهم الفروقات والتحديات في تطبيق توجهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص. توفر هذه الطريقة النظرية والمنهجية الإطار اللازم لإجراء تقييم شامل يساهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لدعم الاستدامة في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة:

1. استبيانات موجهة

يعد استخدام الاستبيانات أداة أساسية لجمع البيانات من العاملين في المشاريع في القطاعين العام والخاص. يتم تصميم الاستبيانات لتحديد مدى تبني المشاريع لمبادئ الاستدامة، مثل ممارسات إدارة المخلفات، واستخدام المواد المتجددة، وتقليل الآثار البيئية للمشاريع.

- تصميم الاستبيانات حيث تشمل أسئلة متعددة الأبعاد تعكس جوانب مختلفة من توجهات الاستدامة. يتم التأكد من توجيه الأسئلة لاستجابات تفصيلية تساعد في فهم السياق الكامل للممارسات داخل المشاريع.
- توجيه الاستبيانات حيث يتم توزيع الاستبيانات بشكل عام ودقيق داخل المؤسسات في القطاعين العام والخاص، مع تأكيد وصولها إلى الأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات أو تطبيق السياسات الاستدامة.

2. مقابلات هيكلية

تعد المقابلات هيكلية أداة مهمة لفهم السياق العميق لتطبيق توجهات الاستدامة داخل المشاريع، والتي يمكن أن تكشف عن عوامل النجاح والتحديات التي تواجهها المشاريع في كلا القطاعين.

- تصميم المقابلات حيث تشمل المقابلات أسئلة مفتوحة تساعد على استكشاف الممارسات الاستدامة بشكل أكبر تفصيلاً، وفهم الاختلافات في الرؤى والتحديات بين القطاعين.
- تنفيذ المقابلات حيث يتم اختيار عينة تمثل كل من القطاع العام والقطاع الخاص، ثم يتم تنفيذ المقابلات مع المسؤولين والمختصين في المشاريع لجمع آراءهم وخبراتهم الشخصية.

3. تحليل البيانات الكمية

- الإحصاء الوصفي حيث يستخدم لتحليل البيانات الكمية المجمعة من الاستبيانات، مما يساعد في وصف النماذج والاتجاهات العامة لتطبيق توجهات الاستدامة في كلا القطاعين.
- الاستدلال الإحصائي حيث يستخدم لاختبار الفروض البحثية وتحديد العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة، مما يساهم في التأكد من دقة وصحة النتائج المستخلصة.

حدود الدراسة:

✓ الحدود البشرية

يشمل هذا الجانب جميع الأشخاص المشاركين في الدراسة والذين يتعلقون بالمشاريع في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. يمكن أن تشمل هذه الفئات:

- المديرين التنفيذيين والمشرفين على المشاريع، وهم الذين يتولون تطبيق سياسات الاستدامة داخل المشاريع ويضطلعون باتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بها.
- الموظفين التقنيين والإداريين الذين يشاركون في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستدامة داخل المشاريع.

✓ الحدود الزمانية

تشير إلى الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة والتي تحدد إطار البيانات التي يتم جمعها وتحليلها. في هذه الحالة، يمكن أن تشمل الحدود الزمنية:

- الدراسة تتمحور حول السياسات والممارسات الحالية للقطاعين العام والخاص في تطبيق توجهات الاستدامة، مع التركيز على السياق الراهن للمشاريع خلال عام 2024.
- تقدير كيفية تطور توجهات الاستدامة في المستقبل والتحديات المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على القطاعين، مما يساعد في توجيه التوصيات المستقبلية.

✓ الحدود المكانية

تركز على الموقع الجغرافي للدراسة والتي قد تؤثر على السياق والبيئة التي تعمل فيها المشاريع. بالنسبة لهذه الدراسة، تتمحور الحدود المكانية حول المملكة العربية السعودية، مع التركيز على:

- السياق الثقافي والاجتماعي الذي يؤثر على تبني وتطبيق توجهات الاستدامة في المشاريع.
- الظروف البيئية والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد الحلول المستدامة والمتاحة للقطاعين العام والخاص.

- Abdel-Aziz, D. (2018). Efficient and Strategic Resource Allocation for Sustainable Development in Jordan. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/314389147_Efficient_and_Strategic_Resource_Allocation_for_Sustainable_Development_in_Jordan
- Aladwey, L. M. (2024). Unveiling the Significance: Sustainability and Environmental Disclosure in Saudi Arabia through Stakeholders' Theory. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/380189986_Unveiling_the_Significance_Sustainability_and_Environmental_Disclosure_in_Saudi_Arabia_through_Stakeholders'_Theory
- Alaloul, W. S. (2022). Assessment of Economic Sustainability in the Construction Sector: Evidence from Three Developed Countries (the USA, China, and the UK). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/10/6326>
- AlGhamdi, A. A. (2022). Artificial Intelligence in Education as a Mean to Achieve Sustainable Development in Accordance with the Pillars of the Kingdom's Vision 2030. Retrieved from <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1369433.pdf>
- Alghamdi, N. (2017). Knowledge and Awareness of Sustainability in Saudi Arabian Public Universities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/320291339_Knowledge_and_Awareness_of_Sustainability_in_Saudi_Arabian_Public_Universities
- Alghuson, M. (2023). Exploring the Transport Infrastructure Sustainability Performance: An Investigation of the Transportation Projects in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/19/14174>
- Al-Hanawi. (2020). Barriers to the implementation of public-private partnerships in the healthcare sector in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7302438/>
- Al-Hanawi, M. (2019). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334257856_An_Analysis_of_Public-Private_Partnerships_and_Sustainable_Health_Care_Provision_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Al-Hanawi, M. K. (2019). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1178632919859008>
- Aljarallah, S. (2020). An Investigation into Sustainable e-Government in Saudi Arabia. Retrieved from <https://academic-publishing.org/index.php/ejeg/article/view/668/631>
- Alqahtani, F. K. (2024). Appraising critical success factors in sustainable housing projects: A comparative study of PPP modalities in Saudi Arabia. Retrieved from [https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440\(24\)08885-6.pdf](https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440(24)08885-6.pdf)

- Al-Shihri, F. S. (2023). PRINCIPLES OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND THEIR APPLICATION IN URBAN PLANNING IN SAUDI ARABIA. Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_114898_0208cc1961e04d3bd12fca7ad71f2c67.pdf
- Alshuwaikhat, H. M. (2023). The development of a grey relational analysis-based composite index for environmental sustainability assessment: Towards a net-zero emissions strategy in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10368861/>
- Al-Yami, A. M. (2023). AN OVERVIEW OF SUSTAINABILITY IN SAUDI ARABIA. Retrieved from <https://core.ac.uk/download/288368130.pdf>
- Alyami, S. H. (2015). The development of sustainable assessment method for Saudi Arabia built environment: weighting system. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/269999020_The_development_of_sustainable_assessment_method_for_Saudi_Arabia_built_environment_weighting_system
- Al-Zohbi, G. (2023). Contradictions about Sustainability: A Case Study of College Students from Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/4/3483>
- Bernat, G. B. (2023). Sustainability in Project Management and Project Success with Virtual Teams: A Quantitative Analysis Considering Stakeholder Engagement and Knowledge Management. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/12/9834>
- Chaaben, N. (2022). Green economy performance and sustainable development achievement: empirical evidence from Saudi Arabia. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s10668-022-02722-8>
- Chovancová, J. (2023). Environmental Technological Innovations and the Sustainability of their Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371213317_Environmental_Technological_Innovations_and_the_Sustainability_of_their_Development
- El-adaway, I. H. (2018). Contract Administration Guidelines for Public Infrastructure Projects in the United States and Saudi Arabia: Comparative Analysis Approach. Retrieved from <https://ascelibrary.org/doi/abs/10.1061/%28ASCE%29CO.1943-7862.0001472>
- Ershadi, M. (2021). Comparative Analysis of PMO Functions between the Public and Private Sectors: Survey of High-Performing Construction Organizations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354269514_Comparative_Analysis_of_PMO_Functions_between_the_Public_and_Private_Sectors_Survey_of_HighPerforming_Construction_Organizations
- Gutterman, A. S. (2023). Stakeholder Engagement. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/369366732_Stakeholder_Engagement
- Hashmi, A. (2018). Sustainability Commitment In Saudi Arabia And Need For Educational Reforms For The Jobs Of The Future. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/297892157_Sustainability_Commitment_In_Saudi_Arabia_And_Need_For_Educational_Reforms_For_The_Jobs_Of_The_Future
- Islam, M. M. (2017). Aspects of sustainable procurement practices by public and private organisations in Saudi Arabia: an empirical study. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13504509.2016.1209794>

- Khan, U. (2020). Environmental Sustainability Awareness in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/344696909_Environmental_Sustainability_Awareness_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Modibbo, U. M. (2021). A new framework for the sustainable development goals of Saudi Arabia. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/351754565_A_new_framework_for_the_sustainable_development_goals_of_Saudi_Arabia
- Noble, B. F. (2022). Environmental Impact Assessment. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/230207395_Environmental_Impact_Assessment
- Ozumba, A. (2020). Sustainability in Project Management Practice. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/340402277_Sustainability_in_Project_Management_Practice
- Pinto, L. (2020). Critical Drivers and Barriers of Corporate Social Responsibility in Saudi Arabia Organizations. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/346704102_Critical_Drivers_and_Barriers_of_Corporate_Social_Responsibility_in_Saudi_Arabia_Organizations
- Raj, S. R. (2021). A comparative analysis of public and private sector sustainability reporting of goals and targets. Retrieved from
https://rshare.library.torontomu.ca/articles/thesis/A_comparative_analysis_of_public_and_private_sector_sustainability_reporting_of_goals_and_targets/14646567
- Rana, D. (2018). Green Business: Sustainability within Saudi Vision 2030. Retrieved from
<https://ipindexing.com/journal-articlefile/11957/Greenbusinesssustainabilitywithinsaudivision2030>
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. (6102). محمد، ه. م. Retrieved from
https://mksq.journals.ekb.eg/article_7793_375e47396bbbed68bd5c731117f2a8b53.pdf

Midocean University

Management College

Specialization in project management



Research Title

A comparative study of sustainability guidelines in project management between the public sector and the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Student preparation/

Saad Mushabab Awad Abosnainah Alhuwayez

233001329

Raed Siraj Ragab Almalki

233000205

Supervisor/

AL Faisal Abdul Hamid

Year:

2024